قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

الاستراتيجية الأمريكية تجاه أمن الخليج العربي بعد 1991

American strategy towards Arabian Gulf security after 1991

د.سليم شيخاوي [1] *
[1] جامعة الجزائر 3 ، دالي ابراهيم – الجزائر

Key words:
Arabian Gulf
US strategy
Gulf security.

Abstract

The gulf region occupies great importance in the US global strategy for two main reasons: the importance of its strategic geographic location ,and the unique oil wealth of the region compared to other regions in the world. Since the British withdrawal in 1971 , the United States has worked to fill the security and political vacuum and has become over the decades , especially after the third gulf war , the main party that manages the affairs of the region from its own perspective of national security and the perspective of securing its basic interests.

Based on this view, the United States has been pursuing its strategic objectives in the region and securing its vital interests by any means, whether by hard or soft power ,as shown in the various principles adopted by every American president who has been in power since the 1970s to the present day.

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال :2019-11-20
المراجعة : 2020-05-16
القبول : 2020-08-07

الكلمات المفتاحية:
الخليج العربي،
الاستراتيجية الأمريكية،
الأمن الخليجي.

ملخص

تحتل منطقة الخليج العربي أهمية كبرى في الاستراتيجية الأمريكية الكونية لسببين رئيسيين: أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي و الثروة النفطية التي ينفرد بها الإقليم مقارنة بالأقاليم الأخرى في العالم . وقد عملت الولايات المتحدة منذ الانسحاب البريطاني منها عام1971 على ملء الفراغ الأمني والسياسي وأضحت على مر العقود وخاصة بعد حرب الخليج الثالثة الطرف الرئيسي الذي يدير شؤون الإقليم من منظور أمنها القومي ومنظور تأمين مصالحها الأساسية.

انطلاقا من هذه النظرة دأبت الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة وتأمين مصالحها الحيوية بأية وسيلة كانت سواء بالقوة الصلبة أو بالقوة الناعمة، وهو ما جسدته مختلف المبادئ التي تبناها كل رئيس أمريكي تعاقب على الحكم منذ سبعينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا.

* Corresponding author at: university of Algiers3, Dely-brahim, Algiers, ALGERIA
Email : salimchikh@yahoo.fr

مقدمة

ان تحليل الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي تنطلق من سياق مرجعي محوري هو المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، فأهمية أي منطقة – حسب الفكر الاستراتيجي الأمريكي-تأتي في إطار ما تقدمه المنطقة من مصالح استراتيجية واقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وينعكس ذلك على سلوكها تجاه تلك المنطقة باعتبارها ذات دور حيوي ، مما يمُكن الولايات المتحدة من الاعتماد عليها لتحقيق أهدافها السياسية كقوة مهيمنة على النظام العالمي.

وعليه تحتل منطقة الخليج العربي أهمية كبرى لدى الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لموقعها الاستراتيجي الواقع في المنتصف بين أوروبا وآسيا والذي يسيطر على ممرات استراتيجية تمر عن طريقها الإمدادات النفطية العالمية : مضيق هرمز، مضيق باب المندب، خليج عدن ، البحر الأحمر ، كما أن المنطقة تمتلك ما يقرب من نصف نسبة الاحتياطي العالمي من النفط والغاز .

على هذا الأساس عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الانسحاب البريطاني من المنطقة عام 1971على ملء الفراغ الأمني ، وارتبطت مع دول الخليج العربي بعلاقات شراكة اقتضت أن تكون هي الداعم العسكري القوي والمدافع عن هذه الدول الخليجية ضد أي تهديدات عسكرية إقليمية في المنطقة ، والشريك الرئيسي الخارجي لأي ترتيبات أمنية إقليمية حتى أصبحت بعد حرب الخليج الثالثة الطرف الأساسي في المعادلة الأمنية،تدير الشأن الخليجي من منظور أمنها القومي ، ومن منظور تأمين مصالحها الأساسية بأية وسيلة كانت، سواء تطلب ذلك استقرار المنطقة أو إحداث حالة عدم استقرار فيها.

وقد ظهر ذلك جليا في برامج وخطط الادارات الأمريكية المتعاقبة وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية ، وكذا مع صعود نجم المحافظين الجدد ومراكز القوى التي تشكل عصب المركب العسكري الصناعي المتحكم بشكل كبير في صناعات النفط والسلاح. حيث نجد أن وثائق الأمن القومي التي صدرت عامي 2002 و2006 وما بعدها قد ركزت كلها على الحاجة الملحة لأمن الولايات المتحدة وأهمية النفط القادم من الخليج العربي.

انطلاقا من ذلك سنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على السلوك الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي وأمنها من منظور الخطط السياسية والأمنية لكل رئيس أمريكي جديد تعاقب على البيت الأبيض بعد حرب الخليج الثانية إلى الآن، بهدف توضيح أسباب التوجه الأمريكي نحو دول هذه المنطقة والأهداف الاستراتيجية التي تريد تحقيقها في الإقليم .

وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال المحوري والمتمثل في معرفة جوهر الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الخليج العربي وكيف تعاملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بعد حرب الخليج الثانية (الجمهورية منها أو الديمقراطية) مع شؤون أمن منطقة الخليج في ظل تزايد حدة التوتر الاقليمي والتصعيد العسكري المتنامي فيها في الآونة الأخيرة؟

وسيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول : أسباب اهتمام الولايات المتحدة بأمن الإقليم الخليجي.

المحور الثاني: منطلقات الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي.

المحور الثالث : تطور الاستراتيجية الأمنية الأمريكية خليجيا .

المحور الأول: أسباب اهتمام الولايات المتحدة بأمن منطقة الخليج العربي

تنبع أهمية إقليم الخليج من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية من اعتبارين أساسيين : الموقع الاستراتيجي للمنطقة والثروة النفطية للمنطقة .

1ـ أهمية الموقع الاستراتيجي

شكل اقليم الخليج ومازال يشكل موقعا محوريا في الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة بل اقليما مركزيا كأحد مواقع التنافس الاستراتيجي على الساحة الدولية الذي يؤكد رغبة الولايات المتحدة في ان يكون لها نفوذ وتواجد دائم مميز في المنطقة .ولعل التواجد العسكري الامريكي المكثف في المنطقة في الوقت الراهن، هو مؤشر على حرص الولايات المتحدة على تأمين مستقبل الاقليم الخليجي ودرئ أي تهديد أو خطر قد يؤثر على مستقبل مصالحها الحيوية في المنطقة.

لذا عملت الولايات المتحدة بعد أحداث 2001/09/11، وبعد حربي الخليج الثانية 1991والثالثة 2003على تطوير قواعدها العسكرية الدائمة المتواجدة في مختلف أقطار الخليج بهدف ترسيخ وجودها العسكري البري والبحري والجوي(**سويد**، 2006) .

أهمية الإقليم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تكمن في موقعه المتميز على خريطة العالم حيث يربط هذا الاقليم القارات الثلاث الكبرى : آسيا ، إفريقيا وأوروبا ، ويشرف على أهم ثلاثة أذرع مائية من جهة الملاحة والتجارة الدولية: البحر الأحمر ، البحر الأبيض المتوسط، الخليج العربي، وتتصل هذه المياه بالمحيطات الكبرى في العالم .

كما يحتوي الخليج العربي على جزر وخلجان لها أهمية استراتيجية وعسكرية لصلاحيتها للقواعد العسكرية واخفاء القطع البحرية وحماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ العابرة للقارات. لذلك تدرك الولايات المتحدة على أن الموقع الاستراتيجي لإقليم الخليج جعلت منه عنصرا جذابا للاهتمامات الدولية ، كما أكسبه أهمية متعددة الأبعاد ، فلم

توجد دولة حاولت أن تكون لها سيادة عالمية معينة الا واهتمت بالخليج العربي .

2ـ الأهمية النفطية

أهمية الخليج العربي في منظور الولايات المتحدة تنبع أيضا من الثروة النفطية التي ينفرد بها الاقليم ، حيث جاء النفط لكسب الخليج أهمية استراتيجية تفوق أهمية أي إقليم آخر الى درجة جعلت أحد العلماء الامريكيين يقول : " لو كان العالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها لكان هناك سبب جيد للقول ان المركز هو الخليج... فما من مكان مثله في العالم اليوم تتلاقى فيه المصالح الكونية ، وما من منطقة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد واستقرار العالم "(**ادريس**، 2000، **ص**69).

تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن الثروة النفطية في الخليج بشقيها المستخرج والمخزون الاحتياطي تمثل القوة الاقتصادية المهمة للمنطقة ، فدول المنطقة تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم ، وتشير الاحصائيات الى أن احتياطي النفط للدول الخليجية الثماني (دول مجلس التعاون الخليجي الست ، العراق وايران) يشكل ما يعادل 64 بالمائة من الاحتياطي العالمي(**البستكي**، 2003، **ص**32)، بينما يبلغ انتاج هذه الدول من الغاز الطبيعي أكثر من 40 بالمائة من الانتاج العالمي(**120-khalilzad, 1995, pp 95**).

كما أن المنطقة اضحت بفعل الاستثمارات الأجنبية الهامة سوقا رائجة للبضائع الاستهلاكية ، بحيث جعلت الثروات النقدية التي تحصل عليها الدول الخليجية نتيجة عائداتها النفطية الضخمة ، تعود للولايات المتحدة وللدول الغربية كمدفوعات للبضائع الاستهلاكية ووسيلة لموازين بدفوعاتها (**أحمدي**، 1996، 49ـ65).

يضاف الى ذلك أن دول الخليج تمثل أهم الدول المستوردة للسلاح في العالم ، وتعتبر سوقا استهلاكيا لمصانع الأسلحة الغربية والامريكية خاصة، مما يحقق دعم الاقتصاد الغربي والأمريكي من خلال صفقات التجارة العسكرية الهائلة لتزويد الدول الخليجية بمختلف أنواع الأسلحة وأنظمة الصواريخ وغيرها(**الحمد**، 1997، 166ـ167).

ونظرا لأن اقليم الخليج يتمتع بأهمية كبرى في العلاقات الاقتصادية الدولية ويشكل محور الاقتصاد العالمي باعتباره نواة الانتاج النفطي العالمي الذي تعتمد عليه أوروبا والولايات المتحدة واليابان وغيرها فان أي تهديد لهذا المصدر الحيوي يشكل كارثة على الحضارة الغربية ، فاعتماد العالم الغربي على نفط المنطقة يجعل هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة حاليا حريصة كل الحرص على أمن واستقرار الخليج وأمن الطاقة تحديدا. وفي هذا يقول أحد الباحث : " جاء الترابط الوثيق بين تنامي الرأسمالية الأمريكية وسياسات الاختراق المكثف لمنطقة الخليج العربي بدءا من مطلع الثمانينات وادخالها في دوامة الأزمات والحروب وصولا الى احتلال امريكي ثلاثي الأوجه: الأول:احتلال مباشر للعراق ، والثاني: احتلال غير مباشر من خلال الحضور العسكري الأمريكي الوازن في غير دولة خليجية ، الثالث : احتلال مقنع للنفط من خلال تحول الشركات الأمريكية البترولية وغير البترولية الى شريك نفطي في الخليج من جهة ، ومن خلال امتصاص رأسمالي امريكي واسع للعائدات النفطية عبر أساليب ووسائل عديدة ومتنوعة من جهة أخرى"(**مراد**، 2009، **ص**297).

المحور الثاني: منطلقات الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي

شكل الخليج العربي أولوية قصوى في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي منذ اعلان مبدأ كارتر عام 1979 الذي نص على أن " أي مساس بمنابع النفط والطاقة في الخليج هو مساس بالأمن القومي الأمريكي" (**انظر كتاب: شكر**، 1982) وقبله كان مبدأ نيكسون 1969 وسياسة الدعامتين (ايران والسعودية) هو محور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها على توزيع عبء الدفاع عن أمن الخليج وتأمين مصالحها ، بين طهران والرياض بالتوازي مع تعزيز طاقتهما العسكرية وتزويدهما بكل الأسلحة المتطورة في أداء هذا الدور.**(E.long, 1979, .p29)**

إن منطلقات الاستراتيجية الأمريكية ثابتة تجاه الخليج العربي ، يرتكز مضمونها على عدة ثوابت أساسية أهمها:

- أن نفط المنطقة هو بمثابة شريان الحضارة الصناعية الغربية وروح النظام الرأسمالي، مما يستدعي من الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيمة العالم الحر الحفاظ على استمرار تدفق النفط من هذه المنطقة باتجاه العالم الغربي حتى ولو استدعى ذلك التدخل العسكري المباشر.

- أن الفراغ الأمني في المنطقة ناجم عن عدم مقدرة دولها في الدفاع عن نفسها، ويفترض ذلك قيام تحالفات أو تعاون عسكري مع الدول الخليجية وربطها بشكل أو آخر مع الأحلاف العسكرية التي تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية.

- ضرورة ضمان الولايات المتحدة الأمريكية للأمن والاستقرار في المنطقة وحماية الأنظمة الخليجية الموالية للغرب من احتمالات السقوط والانهيار.

- إيجاد حالة دائمة من التوتر في المنطقة عن طريق التدخل في شؤون الدول الداخلية أو إثارة المشاكل الإقليمية حتى تبقى المنطقة بحاجة إلى الحماية الأمريكية، وحتى يكون هناك مبرر للتدخل الأمريكي وشراء الأسلحة وعقد الصفقات.

- تدعيم إسرائيل وتعزيز طاقتها العسكرية باعتبارها خط ارتكاز أساسي في حماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وفي مقدمتها النفط.

المحور الثالث: تطور الاستراتيجية الأمريكية خليجيا

لقد حظيت منطقة الخليج العربي بأولوية لدى الادارات الأمريكية كلها منذ عهد الرئيس "هاري ترومان" (1945-1953) حتى الوقت الحالي . وتمثلت بدايات هذا الاهتمام بتوقيع ميثاق كوينسي (14 فيفري 1945) الذي كان بمثابة بداية لتبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة محددة تجاه المنطقة ، حينذاك اقترحت الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية ضمان الدفاع عن أراضيها في حال تعرضها لاعتداء خارجي ، في مقابل أن تستفيد الولايات المتحدة من الأفضلية في مجال الامتيازات النفطية . ومنذ ذلك الحين كان لكل رئيس أمريكي خطة معينة تتعلق بالمنطقة ركيزتها في البداية مسألة أمن امدادات النفط الى الولايات المتحدة ومن ثم توسعت هذه الركيزة لتشمل عددا آخرا من القضايا شكلت فيما بعد البعد المصلحي لعلاقات الولايات المتحدة بدول الخليج العربي.

يمكن القول اذن أنه منذ بدء الاهتمام الأمريكي بأمن منطقة الخليج العربي (وخاصة بعد الانسحاب البريطاني) انتهجت الإدارات الأمريكية المتعاقبة حتى الآن ، منهجا سياسيا يحملها مسؤولية الدفاع عن مصالحها القومية ومصالح الغرب في المنطقة، فلم يطرأ أي تحول على استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الثابتة وعقيدتها الأمنية الموحدة تجاه المنطقة، التغيير كان دائما في الأسلوب دون الهدف، فالقيادات السياسية والعسكرية الأمريكية المتعاقبة وضعت نصب عينيها مجموعة من الأهداف كانت بمجملها واحدة وثابتة، إلا أن آلياتها، وسائلها، أدواتها ومنهجها اختلف من إدارة إلى أخرى وحسب خطة كل رئيس أمريكي جديد. فكيف تطورت الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية ؟

عهد بوش الأب: بعد حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت 1991) ودخول القوات العسكرية الأمريكية إلى الكويت حددت إدارة الرئيس جورج بوش رؤيتها وخياراتها بوضوح حول مسألة أمن الخليج على نحو العمل على السيطرة الكلية على المنطقة (عسكريا واقتصاديا وسياسيا)؛ وتعزيز التواجد العسكري الأمريكي في الخليج بهدف:

1- ضمان إمداد النفط وسلامة طرقه ومصادره.

2- أمن الممرات المائية الرئيسية في المنطقة.

3- عدم ظهور من جديد قوة إقليمية تهدد مصالحها في المنطقة.

4- استمرار إسرائيل حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية وضمان تفوقها العسكري والتكنولوجي على جيرانها.

وعمدت إدارة جورج بوش لتحقيق تلك الأهداف إلى استخدم ثلاث آليات أساسية لإعادة ترتيب أوضاع الأمن في النظام الإقليمي الخليجي:(**النعيمي**، 1994، **ص**113)

أولا: مراجعة ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة الخليج عن طريق:

- تعزيز القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي وإمدادها بنوعيات متقدمة من الأسلحة والمعدات.

- تفضيل الترتيبات الأمنية الثنائية (الاتفاقيات الأمنية العسكرية) مع دول مجلس التعاون الخليجي منفردة بما ينطوي ذلك من الابتعاد عن صيغ الأمن الجماعي العربي.

- الحفاظ على وجود بحري أمريكي دائم في المنطقة وبقوات كبيرة يلبي أغراضا متعددة: حماية ممرات إمدادات النفط من دول الخليج وردع القوى الإقليمية.

ثانيا: الحد من التسلح وإعادة هيكلة التوازنات العسكرية في المنطقة.

ثالثا: الاعتماد على المساعدات وبرامج التحويل العسكري

وعليه حرصت إدارة جورج بوش مع انتهاء حرب الخليج الثانية على إقامة نظام أمني إقليمي خليجي جديد كجزء من النظام العالمي الجديد الذي أصبحت تقوده يسعى إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

وترسخ لدى إدراك صناع القرار الأمريكي بأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد تحرير الكويت 1991، تمتلك حقوق سياسية وليس مجرد مصالح حيوية في منطقة الخليج، إذ أصبح الخطاب السياسي الجديد بعد انتهاء حرب الخليج الثانية – يركز على مفهوم "الحقوق السيادية" بدلا من مفهوم "المصالح الحيوية"، وعلى ضوء هذا المفهوم الجديد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها جزءا عضويا من النظام الإقليمي الخليجي، وأنها شريكا كامل الشراكة في مقدرات المنطقة وما هو موجود فيها من نفط وثروات مختلفة وتسعى للبقاء الدائم فيها (الخالق، 2004، ص.ص 11-28).

وتعزز هذا الإدراك بعد أحداث 2001/09/11، وحرب الخليج الثالثة (2003) على خلفية رؤية المؤسسة العسكرية الأمريكية المرتبطة بفكرة أن الجيش الأمريكي خاض حروبا في هذا الإقليم وضحى من أجل الحفاظ على أمن ونفط هذه المنطقة، وبالتالي فإن من حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون لها نفس الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها دول الإقليم.

عهد كلينتون: ومع وصول الرئيس بيل كلينتون للحكم في الولايات المتحدة الأمريكية انتهج نفس السياسة الخليجية التي انتهجها سلفه الرئيس جورج بوش حيث عملت إدارة كلينتون على: عدم تمكين أي القوتين الإقليميتين العراق وإيران من امتلاك القدرة على تهديد المصالح الأمريكية في الخليج أو تهديد أمن واستقرار الدول الخليجية الصديقة، مع الاستعداد الدائم للتدخل العسكري في الخليج واللجوء إلى خيار استعمال القوة بدعوة أو من دون دعوة من أي دولة خليجية.

وانطلاقا من هذه الرؤية انتهجت إدارة الرئيس كلينتون

إستراتيجية أمنية جديدة لتحقيق الأمن في إقليم الخليج قامت على شقين:

الأول: الاحتواء المزدوج ضد كل من العراق وإيران لإضعاف قدراتهما العسكرية.

الثاني: تكثيف الوجود السياسي والعسكري المباشر في المنطقة دون الاعتماد على الدول الخليجية.

واستهدف مبدأ كلينتون بذلك الاستفراد بالخليج عن طريق الهيمنة الكاملة، حيث أخذت هذه الهيمنة ثلاثة مسارات متكاملة:(**ادريس**، 2000، **ص.ص** 379ـ380)

المسار الأول: فرض الوجود العسكري والاقتصادي الأمريكي على إقليم الخليج واحتواء القوتين الإقليميتين: إيران والعراق حتى تكتمل الهيمنة.

المسار الثاني: استبعاد القوى الدولية المنافسة وبخاصة فرنسا وروسيا والصين واليابان.

المسار الثالث: تقريب إسرائيل وتركيا لأداء دور مساند للدور الأمريكي في الخليج.

عهد بوش الابن: واستمرت هذه النظرة مع وصول الرئيس بوش الابن إلى البيت الأبيض (2000 – 2008) حيث تأسست سياسته تجاه منطقة الخليج على ثلاثة أسس، أصبحت تشكل فيما بعد أسس البناء الأمني الأمريكي في المنطقة وهي:(**شهينار**، 2003، **ص**4)

1- أهمية الحصول على النفط.

2- ضمان عدم سيطرة أي قوة عدائية على المنطقة أو آبارها النفطية أو تقوم بإكراه الدول المصدرة للنفط على اتخاذ إجراءات مضرة بالدول المستهلكة للنفط.

3- الالتزام باستخدام القوة عند الضرورة لحماية مصالحها.

ولكن أحداث 11 /2001/09، فرضت تغييرات كبيرة على الفكر الاستراتيجي الأمريكي، بعد ثبوت فشل العقيدة الأمنية التقليدية القائمة على الردع والاحتواء، كما أحدثت هذه الأحداث انقلابا في مضمون أولويات سياسة بوش الابن، فبعدما كان التركيز في عهد كلينتون على "تكامل الاقتصاد المُعَوْلَمْ تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية"، أصبح التركيز على القضايا الأمنية من خلال إقرار إستراتيجية الحرب الاستباقية والردع الوقائي.(**أطلقها بوش الابن في فترة حكمه** 2001ـ2005).

ولم يعد الأمن الخليجي في نظر الولايات المتحدة الأمريكية يعني الحفاظ على تدفق النفط فقط بل أيضا يتضمن تجفيف منابع العنف والإرهاب الذي أصبح يهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 09/11 في إطار رؤيتها الجديدة لتحقيق الأمن والاستقرار في الخليج، وفي إطار حربها على الإرهاب على أربعة مستويات:

1- تغيير النظام السياسي في العراق (نظام صدام حسين) وهو ما من شأنه أن يدشن بيئة أمنية أكثر استقرارا (في نظرها).

2- دفع إيران للتخلي طواعية عن برنامجها النووي، ووقف دعمها للجماعات المقاومة (حماس وحزب الله) المدرجة ضمن لوائح الإرهاب الأمريكية.

3- مواكبة الأوضاع السياسية الجامدة والاضطرابات الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة تصاعد المد الأصولي والجماعات الراديكالية في هذه الدول والتي تستهدف المصالح الأمريكية.

4- مواجهة التنافس الدولي من جانب بعض القوى منها روسيا والصين على اكتساب نفوذ ينافسها في منطقة الخليج.

وعلى هذا الأساس شكلت حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق (أفريل2003)، وقبلها الحرب على أفغانستان (أكتوبر 2001) الخطوة العملية الأولى لعقيدة بوش الابن الرامية إلى تغيير وإعادة ترسيم خريطة الشرق الأوسط(**حسين**، 2009، **ص**533) (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، وبسط الهيمنة الأمريكية على المنطقة.

وغدت منطقة الخليج العربي بعد احتلال العراق "بحيرة أميركية"(**الجاسور**، 2007، **ص**385) بكل معنى الكلمة من ناحية عسكرتها بل أن الوجود العسكري والسياسي والاقتصادي أدى إلى أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية "الدولة الإقليمية الأولى والدولة التاسعة في النظام الإقليمي الخليجي الذي يتكون من ثمانية دول"(**الخالق**، 2004، **ص**17)، وترتب على ذلك أن المهمة المركزية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ليست حماية النفط الذي لم يعد بحاجة إلى المزيد من الحماية بعد هذا التواجد العسكري المكثف، وإنما محاربة الإرهاب.

عهد أوباما: مع وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض في بداية 2009، تغيرت النظرة الأمريكية لأسلوب تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، لكن دون الحياد عن أهداف الإستراتيجية الأمريكية الثابتة تجاه المنطقة.

كانت أولوية أوباما تتركز على معالجة القضايا الداخلية التي تصدرتها الأزمة الاقتصادية الأمريكية، قبل التفرغ للملفات الدولية التي تشمل ملفات عديدة شائكة من مخلفات سلفه جورج بوش الابن، منها سحب الجنود الأمريكيين من العراق، الملف الأفغاني والحرب على الإرهاب "تمدد داعش"، وقضية إيران وملفها النووي.

أسس أوباما رؤيته وسياسته تجاه منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي انطلاقا من مضمون "وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" التي أصدرها في منتصف 2013، حدد فيها الخطوط الرئيسية لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية مستقبلا، وتضمنت تغيير توجه إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بالانتقال من الشرق الأوسط نحو منطقة آسيا الباسيفيكية (وسط آسيا)، حيث بؤرة نمو التحديات

والتهديدات الجديدة والتي ترى فيها إدارة أوباما ضرورة تحويل جهودها الرئيسية إليها.

وقد تجسد مبدأ أوباما خليجيا من خلال العديد من المؤشرات التي تضمنتها الرؤية الأمريكية لسياستها الخارجية الجديدة القائمة على تعظيم مصالحها القومية بالدرجة الأولى، وتعزيز مكانتها العالمية. بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم والحفاظ على بقائها القطب المهيمن على السياسة والاقتصاد العالميين. وأهم هذه المؤشرات المرتبطة بمنطقة الخليج ما يلي:

1) الارتكاز الآسيوي وتراجع أهمية منطقة الشرق الأوسط: لقد أعلن الرئيس أوباما عن ضرورة التوجه نحو "آسيا الباسيفيكية"، مما يعني إعادة النظر في مكانة الأقاليم الجيوستراتيجية في العالم، وهذا ما ذهبت إليه مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي "سوزان رايس" في إشارة إلى منطقة الشرق الوسط قائلة: "ليس بمقدورنا أن يستغرق إقليم واحد وقتنا كله أيا كانت أهميته ... وهدف الرئيس هو تجنب أن تبتلع الأحداث في الشرق الأوسط كل أجندة أعمالنا كما كان عليه الحال مع الرؤساء قبله"(**Lander, 2013**).

إن "الارتكاز الأسيوي" الذي اعتمده مبدأ أوباما خلال فترة رئاسته 2009 – 2016، شكل تحولا كبيرا في السياسة الخارجية الأمريكية إذ بمقتضاه أعطت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة شرق آسيا الأولوية في سياستها العالمية على حساب منطقة الشرق الأوسط والخليج خصوصا بعد الصعود غير المسبوق للصين وتوسعها في منطقة بحر جنوب الصين بما يهدد في نظر إدارة أوباما التوازن الاستراتيجي في المنطقة مع دول مثل اليابان واستراليا.

هذا التوجه الجديد أو كما أطلق عليه البعض سياسة "نفض اليدين" تجاه منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، يترتب عليه تغيير الولايات المتحدة الأمريكية لأولوياتها وتحالفاتها في المنطقة بما يجعل مكانة الشرق الأوسط تتأثر بشكل ينعكس على المنطقة من خلال بعدين:

الأول: تحول في طبيعة التحالفات.

الثاني: فتح المجال للقوى الإقليمية لاستثمار هذا التحول طبقا لمعطيات القوة فيها، وهو أمر قد ينعكس بمزيد من التوتر بين القوى الإقليمية(**عبد الحي**، 2014، **ص**6).

2) تعزيز نزعة الاستقلال الطاقوي: حيث تبنى مبدأ أوباما هذه الاستراتيجية للتخفيف التدريجي من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، وتقليص واردات النفط الخليجي.

3) عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التورط عسكريا في منطقة الشرق الأوسط والخليج: حيث قللت إدارة أوباما من اعتمادها على قوتها العسكرية وتدخلها في شؤون العالم (الانسحاب الأمريكي من العراق) وعدم التورط في حروب جديدة أو أية مغامرة عسكرية تكلفها عبئا ماليا يزيد من عجز موازنتها.

4) تسوية أزمة الملف النووي الإيراني: أدركت إدارة أوباما واقتنعت أن مسألة التفاوض حول الملف النووي الإيراني، والتي استمرت منذ 2003 ولم تفض إلى نتيجة ملموسة، لا يمكن حسمها إلا بالمفاوضات المباشرة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي إضافة إلى الدول الكبرى الأخرى.

واستمر الجانبين الأمريكي والإيراني في الانخراط في الحوار المباشر منذ نوفمبر 2013 حتى تم التوصل إلى اتفاق لوزان في 02 أفريل2015، ليتم التوقيع على الاتفاق النهائي في جنيف 14 جويلية2015، بين كل من إيران من جهة ومجموعة 5+1 من جهة أخرى.

ولقد أثار توقيع اتفاق لوزان بين الولايات المتحدة الأمريكية وايران والمعني بتسوية أزمة البرنامج النووي دون إشراك أي من دول مجلس التعاون الخليجي، حفيظة هذه الدول التي رأت في هذا الاتفاق تهديدا صريحا ومباشرا لها يترتب عنه الإخلال بمستقبل التوازنات في المنطقة لمصلحة إيران وترجيح كفتها على حساب كفة دول الخليج، في ظل غياب "الموازن الإقليمي" القادر على مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية الإقليمية، وفي ظل انكشاف استراتيجي خليجي يكون له حتما مخاطره السياسية والاقتصادية والأمنية على الأمن الإقليمي الخليجي.

وعلى هذا الأساس دعا الرئيس أوباما الدول الخليجية إلى عقد قمة كامب ديفيد في ماي 2015 من أجل طمأنة حلفائه الخليجيين المستائين من سياساته في المنطقة فيما يخص تعامل إدارته مع الملف النووي الإيراني، وسياسته لمعالجة القضايا الأمنية التي تخص المنطقة لا سيما في العراق وسوريا واليمن. وتوصل الطرفان في هذه القمة إلى التأكيد من خلال بيان مشترك على علاقات الشراكة والتحالف الخليجي – الأمريكي، وإلتزام الولايات المتحدة الأمريكية القاطع بحماية أمن الدول الخليجية العربية من العدوان العسكري والإرهاب، والتشديد على وحدة وسلامة أراضيها، كما اتفقت الأطراف في القمة على قيام نظام أمني إقليمي واسع للدفاع ضد الصواريخ الباليستية الإيرانية بحيث يشمل نظاما للإنذار المبكر وتدريبات مشتركة ضد التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب والهجوم الإلكتروني وزيادة التعاون في مجال الأمن البحري(**الوهاب**، 2015).

والظاهر أن الدول الخليجية جاءت إلى قمة كامب ديفيد 2، وهي تطمح إلى الحصول على علاقات دفاعية أوثق تصل إلى حد معاهدة للدفاع المشترك، أو معاهدة مكتوبة لحماية أمن دول مجلس التعاون الخليجي لكن إدارة أوباما لم تكن متحمسة لهذه النظرة بل رأتها غير مجدية وضرورية طالما قدمت تعهدات بحماية أمن دول الخليج من التدخلات الإيرانية لكن دون تقليص دور إيران الإقليمي، وهو ما أكده الرئيس أوباما في ختام أعمال القمة (الأمريكية – الخليجية)

حينما صرح قائلا: "دعوني أكون صريحا جدا هنا: الغرض من أي تعاون استراتيجي ليس إدامة مواجهة طويلة مع إيران أو حتى تهميش إيران ...". ويفهم من ذلك أن إدارة أوباما أرادت إيصال رسالة ضمنية إلى دول الخليج بأن الدفاع عن مصالحهم وأمنهم قد غدا يقع على عاتقهم، ويعتمد بشكل أساسي على إمكاناتهم الذاتية، وان الدور الأمريكي هو دور مكمل للدور الذاتي الخليجي(الوهاب، 2015).

ويمكن القول أن فترة حكم أوباما شهدت تحولا واضحا تجاه الأمن الإقليمي الخليجي من خلال التركيز على القوة الناعمة والعمل الدبلوماسي أكثر من العسكري وتجنب الدخول في حروب مباشرة وبصفة منفردة في المنطقة وظهر ذلك جليا من خلال تقليص الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط والتراجع خطوة إلى الوراء في مسألة أمن الخليج وترك الحلفاء أنفسهم يتحملون مسؤولية أكبر تجاه التحديات التي تواجه أمنهم.

عهد ترامب: بعد وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض (جانفي2017) أعلن صراحة بأن مبدأه وعقيدته تجاه منطقة الشرق الأوسط ستكون مشابهة لمبدأ الرئيس أوباما أي إتباع سياسة الانسحاب التدريجي من المنطقة باعتبارها منطقة مضطربة، ويترك مسؤولية حمايتها وحفظ السلام والاستقرار فيها إلى حكامها بالأساس.

وقد تجلت روية الرئيس ترامب لمسألة الأمن الإقليمي في الخليج في مضمون وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام 2018 (Americ, 2017)والتي وقعها ترامب في 2017/12/18، حيث تبنت إدارة ترامب مبدأ التواجد في المنطقة دون تحمل أعباء التواجد ومنع أي قوة إقليمية أو دولية في ملء الفراغ الاستراتيجي يمكن أن تتركه واشنطن.

استندت الرؤية الأمريكية للأمن الإقليمي في الخليج إلى محددات شخصية الرئيس ترامب المبنية على عقيدة رجل الصفقات الذي يتبع آليات العرض والطلب في التعامل مع دول المنطقة بما يعزز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية دون دفع أي مقابل لحماية شركائها بل هم الذين يدفعون مقابل الحماية، وهي عقلية رجل الأعمال في كل الأمور والتي ترى كل موقف سياسي أو اقتصادي أو أمني عسكري من منظور الكسب والخسارة.

وعلى هذا الأساس تعامل ترامب مع دول الخليج العربي معتمدا على "سياسة الابتزاز"(العزيز، 2018)مقابل الحماية مبررا أن بقاء هذه الأنظمة الخليجية الملكية ترجع أساسا للحماية الأمريكية.

إن هذه النظرة الابتزازية للرئيس ترامب مرسخة في إدراكه منذ سنوات بعيدة، فنظرته للخليج لم تتغير حتى اليوم فهو طالما رأى أن الدول الخليجية مجموعة من الدول تحوز قدراً هائلا من الثروة النفطية، وأن عليها أن تدفع "مقابلا" لخدمات الولايات المتحدة الأمريكية في حفظ أمن واستقرار هذه المنطقة.

وعليه تبنت سياسة ترامب مبدأ التواجد في الخليج والشرق الأوسط بدون تحمل أعباء هذا التواجد، وبدون ترك أي قوى إقليمية ودولية تهيمن وتبسط نفوذها على المنطقة وقد جاء ذلك نتيجة عدد من محددات سياسة ترامب الخارجية أهمها:

• مبدأ أمريكا أولا: والذي يهدف إلى تعزيز مبدأ الانعزال في السياسة الخارجية بالتزامن مع تعزيز نفوذها كفاعل دولي رئيسي في النظام العالمي، وضرورة الالتزام بالمصالح الأمريكية أولا وعدم مراعاة مصالح الآخرين، وعدم تحمل عبء حماية أو الدفاع عن دول أخرى دون مقابل.

• ترسيخ التواجد في آسيا: وهو المبدأ الذي يهدف إلى التوجه نحو آسيا لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد خاصة في بحر الصين الجنوبي.

• تراجع الطلب الأمريكي على النفط: وذلك من خلال اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط الصخري، وإتباعها استراتيجية جديدة قائمة على تنوع مصادر الطاقة دون الاعتماد الكلي على دول الخليج العربي، لكن مع مراعاة استقرار أسعار النفط في المنطقة وضمان استمرار تدفقه للدول الغربية.

• مواجهة الصعود الروسي: وهو توجه تبنته إدارة ترامب كإطار حاكم للتواجد الأمريكي في المنطقة لمواجهة القوى الإقليمية والقوى الصاعدة مثل روسيا التي استعادت مكانتها الدولية عبر البوابة السورية لترسيخ نفوذها في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

• حماية السلام من خلال القوة: وهو المبدأ الذي ترسخ من خلال عقيدة ترامب التي تؤمن بأن حماية السلام تأتي عن طريق فرض القوة العسكرية، وأن السلام السياسي يشكل خطرا مباشرا على الأمن القومي الأمريكي ويهدد الاستقرار والأمن في منطقة الخليج خاصة مع تدخلات إيران في سوريا والعراق والبحرين واليمن ولبنان.

ونتيجة لما سبق انتهجت إدارة ترامب سياسات دفاعية مغايرة عن إدارة الرئيس السابق أوباما التي تميزت بالحذر في استخدام القوة العسكرية، وسلك ترامب نهجا أكثر اختلافا في استخدامه المباشر للقوة الصلبة (الضربات العسكرية المباشرة) في كثير من الحالات خاصة في سوريا وأفغانستان.

ومن هنا استطاعت إدارة ترامب توظيف هذا البعد العسكري في زيادة إبرام صفقات عسكرية ضخمة مع دول مجلس التعاون الخليجي، على خلفية الاعتراف بتهديد إيران للمصالح الأمريكية في المنطقة وصولا إلى إعادة فرض العقوبات الاقتصادية عليها ثم الانسحاب النهائي من الاتفاق النووي الإيراني الموقع عام 2015.

ويرتبط الموقف الأمريكي من مسألة أمن واستقرار منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموما بضمان وحماية أولا مصالحها الاستراتيجية والتي تتجسد في:

- دعم وحماية أمن إسرائيل الحليف الاستراتيجي في المنطقة.

- مكافحة الإرهاب والتطرف العابر للحدود.

- ضمان استقرار أسعار النفط وحماية طرق تدفقه إلى الدول الغربية.

- تنمية التعاون والتنسيق الأمني والعسكري مع الدول الخليجية والعربية المعتدلة.

وعليه فقد بلورت إدارة ترامب عدد من الرؤى والمواقف تجاه مسألة الأمن الخليجي يمكن حصرها في ملفين أساسيين: الحرب على الإرهاب والاتفاق النووي الإيراني.

أ. الحرب على الإرهاب: واصلت الولايات المتحدة الأمريكية مساهمتها في الحرب على الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط والخليج، لكن هذه المرة وفقا لرؤية "ترامب" وعقيدته الأمنية العسكرية القائمة على تحقيق المصالح الأمريكية أولا باعتبارها الدافع الأساسي لأي تحرك على مستوى سياسته الخارجية، وعدم تحمل عبء الدفاع عن الدول الأخرى دون مقابل. وهو ما أكده الرئيس ترامب مراراً على أن دول الشرق الأوسط والخليج العربي لا بد أن تدفع مقابل الحماية الأمريكية والمشاركة في الحرب على الإرهاب والتنظيمات المسلحة، على أساس التعاون الأمني وإعادة ترتيب الأوراق والتحالفات والعودة مرة أخرى للتنسيق مع حلفاء واشنطن التقليديين في مسعى لبناء تحالف لمواجهة الجماعات الإرهابية والتمدد الإيراني، وإنشاء منظومة أمنية جديدة "تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي" (**سبتمبر** 2018)، الذي يضم كل من مصر ودول مجلس التعاون الخليجي والأردن بهدف دعم وتعزيز أمن واستقرار المنطقة.

ب. الاتفاق النووي الإيراني: اتخذ ترامب منذ البداية موقفا واضحا وصارما من الاتفاق النووي الإيراني الموقع عام 2015 من طرف المجموعة 5+1 وإيران، وسعى إلى الانسحاب منه، أو إعادة النظر فيه مرة أخرى لتعديله أو إلغائه لأنه لا يمثل المصالح الأمريكية، وغير كافٍ لكبح الطموح النووي الإيراني فضلا على أنه يضر بأمن ومصالح إسرائيل وواصلت إدارة ترامب فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية على إيران إلى أن قرر ترامب في الثامن من ماي 2018 الانسحاب النهائي من الاتفاق النووي لتتضاعف العقوبات الاقتصادية (صادرات النفط والشحن والبنوك والصناعات المعدنية) على النظام الإيراني لإجباره على مراجعة سياسته الإقليمية وتغيير سلوكه تجاه حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

وجاء هذا الانسحاب من الاتفاق على خلفية نظرة إدارة ترامب لإيران بوصفها أحد روافد دعم الإرهاب، وأنها تشكل خطرا على أمن واستقرار المنطقة في ظل تعاظم دورها الإقليمي وتنامي نفوذها في العراق وسوريا واليمن ولبنان.

ويمكن القول أن الموقف الأمريكي الجديد من إيران، قد يقود المنطقة إلى مزيد من التوتر السياسي والأمني خصوصا في ظل ما تشهده المنطقة من حالة صراع سياسي وطائفي بين السعودية وإيران(**كريم**، 2018).

خاتمة

يبدو واضحا أن العقيدة الأمنية الأمريكية التي تبنتها الإدارات المتعاقبة على البيت الأبيض منذ نهاية حرب الخليج الثانية جاءت كلها تطبيقا لأهداف الاستراتيجية الأمريكية الثابتة في الخليج العربي التي استهدفت السيطرة الكلية على الإقليم عسكريا واقتصاديا وسياسيا للوصول الى : - ضمان إمدادات النفط وسلامة طرقه ومصادره- استبعاد أية قوة إقليمية أو دولية منافسة لها تسعى لتهديد مصالحها في المنطقة- استمرار إسرائيل حليفا عسكريا للولايات المتحدة مع ضمان تفوقها إقليميا.

يمكن القول أن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لترتيبات الأمن في الخليج بقي مع تعاقب كل رئيس أمريكي على الحكم مرتبطا بأهداف السياسة الأمريكية في الخليج وهي أهداف تقوم على القوة المرتبطة بتحقيق المصالح وأن المصالح لا تتحقق بمعزل عن القوة سواء بالقوة الصلبة كما تجسد ذلك خليجيا مع مبدأ بوش الأب والابن أو بالقوة الناعمة كما تجسد ذلك خليجيا مع مبدأ كلينتون وأوباما أو بمزيج من القوة الصلبة والقوة الناعمة كما تجسد ذلك مع مبدأ ترامب الذي اعتمد وما يزال يعتمد على سياسة الابتزاز والمهادنة مع دول الخليج العربي لتحقيق أهدافه دون تحمل الأعباء المادية والتدخل في قضايا المنطقة بصفة منفردة.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

قائمة المراجع

E.long, D. (1979, January). .The united states and Persian gulf. current history.

khalilzad, Z. (1995, summer). The United States and the PersianGulf ;Preventing Hegemony's. survival, 37(2).

Lander, M. (2013, October 26). Rice offers a more modest strategy for mideast. The new york Times.

National security strategy of the United States of Americ. (17 december, 2017). white house: https://www.whitehouse.gov تم الاسترداد من

آية عبد العزيز. (15 أكتوبر، 2018). استراتيجية "ترامب" في الشرق الأوسط ما بين الابتزاز والمهادنة. عمان ، الأردن. تاريخ الاسترداد 14 أوت، 2019، من المركز العربي للبحوث والدراسات: http://www.acrseg.org/40962

جواد الحمد. (1997). " أمن الخليج الدائم بين دوله والنظام الدولي الجديد " في: إيما ميرفي وأخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

خليل حسين. (2009). النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية (الإصدار 1). بيروت: دار المنهل اللبناني.

رانية طاهر عبد الوهاب. (31 أكتوبر، 2015). اتفاق كامب ديفيد 2 والمستقبل المني الخليجي. بيروت، لبنان. تاريخ الاسترداد 15 أوت، 2019، من https://: Fikercenter.com/political_analysis/agreement-of-camp-david-and-the-security-of-the-gulf

زهير شكر. (1982). السياسة الأمريكية في الخليج العربي : مبدأ كارتر (الإصدار 1). بيروت: معهد الانماء العربي.

عبد الرحمن محمد النعيمي. (1994). الصراع على الخليج العربي (الإصدار 2). بيروت: دار الكنوز الأدبية.

عبد الله عبد الخالق. (جانفي، 2004). الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي. المستقبل العربي(299).

عبد المنعم المشاط. (يناير، 2008). الخليج العربي في الاستراتيجية العالمية ،. السياسة الدولية(171).

محمد السعيد ادريس. (2000). النظام الاقليمي للخليج العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد مراد. (2009). السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي (الإصدار 1). بيروت: دار المنهل اللبناني.

محمود شهينار. (2003). قراءات إستراتيجية. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

منصور أبو كريم. (18 يناير، 2018). اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب. الدوحة، قطر. تاريخ الاسترداد 2019 أوت، 15، من https://harmoon.org/wp-content/01/uploads/2018/Trends-of-US-foreign-policy-toward-the-Middle-East-under-Trump.pdf

ناظم عبد الواحد الجاسور. (2007). تأثير الخلافات الأمريكية الإيرانية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة (الإصدار 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

نصرة عبد الله البستكي. (2003). أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق (الإصدار 1). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

هوشانج أمير أحمدي. (1996). النفط في كطلع القرن الحادي والعشرين تفاعل بين قوى السوق والسياسة،دراسات استراتيجية. أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

وليد عبد الحي. (2014). الوطن العربي 2014: المزيد من التفكك. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

ياسين سويد. (2006).ا لوجود العسكري الأجنبي في الخليج ، واقع وخيارات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف سليم شيخاوي، (2021)، الاستراتيجية الأمريكية تجاه أمن الخليج العربي بعد 1991 ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات.ص ص: 193-201